بيان وفد الجزائر
أمام اللجنة السادسة
الدورة السادسة والسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة
حول
" تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري عن أعمال دورتها الرابعة والخمسون "
البند 80 من جدول الأعمال
نيويورك، 18 أكتوبر 2021
-------0-------

السيدة الرئيس،

يود وفد بلادي أن يشكر رئيس لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي على تقريره وعلى الجهود المبذولة لتسهيل انعقاد الدورة الرابعة والخمسون للجنة في أحسن الظروف على الرغم من الصعوبات التي فرضتها جائحة كوفيد-19.

كما ترحب الجزائر بصفتها دولة عضو في لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، بتوسيع عضوية اللجنة من 36 إلى 60 دولة عضو، منها 5 أعضاء من القارة الافريقية، الامر الذي من شأنه تعزيز مشاركة الدول الاعضاء في أعمال اللجنة على نطاق واسع وكذا دعم التمثيل الجغرافي العادل للمجموعات الاقليمية وللنظم القانونية والاقتصادية في العالم.

السيدة الرئيس،

فيما يخص عمل اللجنة المتعلق بالمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، فإن الجزائر في إطار توجهاتها الاقتصادية الهادفة إلى تنويع اقتصادها الوطني وترقية صادراتها خارج المحروقات، من خلال دعمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة، تشجع في إطار التدوين والتطور التدريجي لقواعد القانون الدولي عمل الفريق في إعداد المعايير القانونية التي تهدف إلى الحد من العقبات القانونية التي تعترض المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وتؤيد التنقيح الذي اوردته اللجنة الجامعة على التوصية 10 الفقرة 68 من الصيغة النهائية لمشروع "الدليل التشريعي بشأن الكيان المحدود المسؤولية في إطار لجنة

الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي"، الرامي إلى مراعاة التقاليد والممارسات المختلفة للدول، الذي يترك للدول تحديد كيفية إطلاع الأطراف الثالثة على المعلومات. في موضع متصل، تدعو الجزائر إلى ضرورة مواصلة العمل في إطار الفريق العامل الخامس من أجل إيجاد الحلول المناسبة في إطار "نظام مبسط للإعسار" قصد مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التصدي للأثار الاقتصادية والمالية السلبية لجائحة كوفيد-19 والحد من آثارها.

كما نرحب بعمل اللجنة في مجال "إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول" بهدف درء نشوب المنازعات والتخفيف منها من خلال اقتراح عدة وسائل أخرى بديلة لتسويتها تكون أكثر مرونة وأكثر إجرائية بشكل يرضي كلا الطرفين. وفي هذا الصدد، ندعو إلى ضرورة اعتماد نهج أكثر شمولية إزاء إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، يقر بأهمية تفسير المعاهدات من قبل الدول الاطراف ويراعي محدودية الموارد المتاحة للدول النامية إلى جانب الصعوبات التقنية التي تواجهها، بحيث يتطلب ذلك بذل المزيد من الجهود في العديد من الجوانب لاسيما فيما يخص استحداث بدائل لنظام تسوية المنازعات، إيجاد طرق وأساليب إجرائية جديدة لدرء نشوب النزاعات، الحلول القانونية في حالة استنفاذ سبل طرق الطعن المحلية، مشاركة الأطراف الثالثة، حساب التعويضات عن الأضرار، إلى غيرها من التفاصيل الفرعية.

كما نشيد بعمل اللجنة بخصوص "التجارة الالكترونية" ومساهمته في تعزيز الثقة في المعاملات التجارية عبر الانترنت، خاصة أثناء جائحة كوفيد-19 التي زادت من الحاجة الملحة للدول نقل خططها الاقتصادية إلى خانة الاقتصاد الرقمي. وفي هذا الاطار ندعوه إلى ضرورة الاخذ بعين الاعتبار بالفجوة الرقمية بين الدول وإيلاء الاهتمام لمخاوف البلدان النامية فيما يتعلق بالسيادة الوطنية، الأمن وضمان سرية المعلومات وحماية البيانات.

أما فيما يخص البيع القضائي للسفن، ندعو اللجنة لإلقاء المزيد من الضوء على العديد من الجوانب القانونية المهمة التي تخص على سبيل المثال لا الحصر شهادة البيع القضائي وأثرها الدولي. ولأهمية ذلك في المعاملات التجارية والنقل والملاحة البحرية نرى أن مشروع الاتفاقية يتطلب المزيد من العمل لتحقيق توافق أوسع في الآراء، وبأنه من السابق لأوانه أن تسطر اللجنة تاريخ محدد لإقراره في عام 2022. ونفضل منح الفريق العامل وقتا كافيا لمداولاته وإعطاء الدول الاعضاء متسع من الوقت لإجراء مشاورات.

السيدة الرئيس،

في الختام ، أود أن أؤكد من جديد التزام الجزائر دعم لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي في أداء مهامها الرامية إلى تعزيز سيادة القانون وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال تشجيع التنسيق والتوحيد التدريجيين للقانون التجاري الدولي.